



رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

ورد في الفقرة ٦٣ من تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة
(A/58/546 - S/2003/1053) ما يلي:

”وتقوم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وحليفتها وحدات الدفاع المحلي بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع. وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية كذلك بإعادة تجنيد أطفال فروا من جيش الرب للمقاومة أو أنقذوا من أسرته. وفي الفرز الذي نفذ بالاشتراك بين اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أُفيد بأن ١٢٠ مجندا في مخيم التدريب العسكري في لوغوري التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، حيث سُرح البعض منهم“.

وأشير أيضا في المرفق الثاني من التقرير إلى قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية المتحالفة مع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية باعتبارهما طرفين في صراع مسلح يجندان الأطفال أو يستعينا بهم في الصراعات المسلحة.

ونود أن نسترعي انتباهكم إلى أن ما ورد في الفقرة ٦٣ والمرفق الثاني على النحو المبين أعلاه عارٍ تماما عن الصحة. فأوغندا تنتهج سياسة معروفة جيدا حتى من قبل اليونيسيف، قوامها عدم تجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة في القوات المسلحة الأوغندية مما يشمل وحدات الدفاع المحلية. وإذا ما تمكن أحدهم من التحايل على نظام التجنيد لعدم وجود دليل يثبت سنه، كشهادة الميلاد، واكتُشف أمره، فإنه يطرد من الخدمة. وقد حصل ذلك مثلا بمعرفة اليونيسيف في آب/أغسطس من هذا العام في معسكر لوغوري للتدريب في غولو حيث كان يجري تجنيد عناصر وحدات الدفاع المحلية.



والواقع أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة لم يزر أوغندا قط رغم الدعاوي المتعددة التي وجهتها إليه حكومة أوغندا. والأطفال في شمال أوغندا، وهي المنطقة التي ينحدرون منها، تعرضوا للاختطاف والاستغلال الجنسي والقتل على يد مجموعة إرهابية آثمة كجيش الرب للمقاومة. ورغم هذه الفظائع التي شاعت أنباؤها، لم يتأثر الممثل الخاص، لأسباب لا يعرفها إلا هو، بالقدر الذي يحدده على زيارة لشمال أوغندا. ومن المؤسف أنه آثر الاستناد إلى معلومات غير مباشرة تبين في ما بعد أنها زائفة وتستند إلى الإشاعات.

وأكون ممتنا لو تكرّمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس ك. بوتاغيرا

الممثل الدائم